الرئيس الغانم متابعاً حديث النواب

النائبان محمد براك ومبارك الخريص في حوار جانبي

النواب الجدد أدوا اليمين الدستورية وتم تزكيتهم للجان البرلمانية

الرشيدي للتشريعية والمعيوف للصحية والهاجري للخارجية والقضيبي للميزانيات ولاري للمالية

■ التميمي: بقاء القياديين في المناصب مهلة طويلة معضلة لذلك أنا مع التجديد مرة واحدة

■ عبدالصمد: ما يحصل في القانون استملاك بفلوس محدودة وليس مشاركة نرفض هذا الاستثناء

■ مطيع: إبراء للذمة هذا القانون تنفيع للتجار و نريد قانوناً لا أن نظلم الكويت

الطريجي معترضاً على بعض مواد القانون

■ فارس العتيبي: ليطبق القانون من أول أبريل 2014 وليس 2015

عدنان عبدالصمد متحدثاً

■ سعدون حماد: نحن كلنا ضد المادة السابعة والمادة 30 بها علامة استفهام وإذا لم يتم تعديلها فسنرفض

■ الزلزلة: مستشفى في أمريكا هو على أرض الحكومة فهل يعقل أن تسحب الحكومة الأمريكية هذا المشروع؟

متابعة حكومية لسير الجلسة

■ الطريجي: اللجنة تطلع على العقود القديمة وهناك عقود بـ 5 دنانير في السنة فهل هذا معقول؟

ترقب لاعلان نتائج التصويت

أحمد مطيع: ابراء للذمة هذا القانون تنفيع للتجار، نريد قانون لا نظلم الكويت.

فيصل الشايع: ليس صحيحا التجديد 50 سنة ثانية، فالحد الاقصى هو 50 سنة وبعد ذلك يعود المشروع للدولة، غير صحيح ان القانون لمصلحة التجار، بل يتضمن عدالة وعدم تنفيع في كل مواده.

مرزوق الغانم: طلب الاستثناء لم يكن ضمن المداولة الاولى بل هو تعديل طلب الحكومة اضافته اذن لا يجوز التصويت على حذفه، بل التصويت يكون على النص الجديد للمادة 30، بالموافقة او الرفض.

المجلس يصوت على الاستثناء باغلبية 17 من 46، ما يعني العودة الى المداولة الاولى وسقوط التعديل الحكومي.

صالح عاشور: لماذا ممتحم استثناء في المادة 34 من القانون 2012/25. مرزوق الغانم: هذا الاستثناء موجود من المداولة الاولى ولم يتم اجراء تعديل عليه. فيصل الشايع: هذا موجود في القانون السابق.

الرئيس الغانم: يجرى التصويت نداء بالاسم انهاء للمداولة الثانية بحضور 48 عضوا فوافق 28 ورفض 18 وامتنع اثنان والنتيجة موافقة ويحال الى الحكومة.

وانتقل المجلس الى مناقشة تقرير لجنة تنمية الموارد البشرية بشان الخدمة المدنية والمعروف باسم مكافاة نهاية الخدمة.

مقرر اللجنة يعقوب الصانع: جميع القطاعات العاملة في قطاعات الدولة بما فيها القطاع النفطي لن يتم المساس في مراكزهم القانونية، ولكن اذا تم صدور هذا القانون سيتم التعامل مع الجميع كمسطرة واحدة من خلال استقطاع 2.5 في المئة و5 في المئة من الخزانة العامة للدولة.

يوسف الزلزلة: هناك إيقاف من جميع النواب، واذا كان هناك اية تعديلات فلنناقش مباشرة للذهاب الى التصويت مباشرة.

صالح عاشور: مع التغيير الذي حدث يحمل الدولة 80 مليون دينار كزيادة على الكلفة السابقة البالغة 390 مليونا، ونحن كمقدمي الاقتراح نرى ان وضع 2.5 في المئة كثيرة بل يجب تخفيضها الى 1 في المئة لتكون منطقية.

الرئيس: بما انه تم النقاش على المواد في الجلسة الماضية سنختصر النقاش على التعديلات موافقة؟ موافقة.

مقرر اللجنة يعقوب الصانع: كان الحد الادنى 18 الف دينار والحد الاقصى كان 27 الف دينار، وردا على استفسار النائب صالح عاشور حول فكرة الـ 2.5 في المئة ولماذا لم تكن 1 في المئة، فنحن ناقشنا موضوع الـ 1.5 في المئة، ولكن الاخوة في التامينات الاجتماعية راوا ان هذه النسبة لا تحقق الفكرة من إنشاء صندوق التامينات وهي كحسبة اكتوارية لا تخدم الموضع، ونحن بالاجماع امس عندما ناقشنا موضوع زيادة الـ 200 دينار فهي لا تدخل ضمن نسبة الاستقطاع.

وزير الدولة علي العمير: اود ان انبه ان الحكومة لم ترفض اساسا دخول القطاع الخاص لترفضه اخيرا، بل هي من بادرت واوصت بدخوله، ولذلك اردنا إعادة التقرير الى اللجنة لدراسة الموضوع، وايضا الحكومة لم تصر على نسبة الاستقطاع، وموقف الحكومة هو موقف اللجنة على اضافة مبلغ الـ 200 دينار لتحقيق الفكرة والمصالحة.

مقرر اللجنة الصانع: انا لم اقل ان الحكومة رفضت ولنعد الى المضبطة للتاكد من هذه النقطة، نحن من كنا نرغب بادخال القطاع الخاص والنواب الذين حضروا الاجتماع يشهدون بذلك.

وزير الدولة العمير: نحن لسنا متضادين في وجهات النظر، والحكومة طلبت ادخال القطاع الخاص، ولا اعتقد انه كان هناك اختلاف في وجهات النظر، وكما اشار مقرر اللجنة بان هذا القانون لا يسري على موظفي القطاع النفطي، ولن يتعرض لهم، وبعد صدور القانون سيشمل الموظفين الجدد، والعاملين الحاليين في حال انتقالهم من عمل الى عمل او جهة اخرى لن تمس مراكزهم اما الجدد فلهم نهاية خدمة متساوية ولهم بدل الخطر.

العمير: نحن نشارك الاخ ماضي الهاجري حرصه على موظفي القطاع النفطي ونحن لم نهمل حقوقهم، ابناؤنا في القطاع النفطي نوليهم اكبر اهتمام، وبغض النظر عن مكافاة نهاية الخدمة هؤلاء ابناؤنا ولهم كل الاهتمام. محمد الحويلة: الجميع يثني على قيمة ونوعية هذا القانون ولكن طالبنا استثناء العاملين بالقطاع النفطي لأهمية وخطورة البيئة التي يعملون بها ودورهم البارز. حمود حمدان: نحن ندعم وبقوة بتخصيصهم بميزات اكثر واكبر ولابد ان يكون لهم خصائص مميزة، فإخواننا بالقطاع النفطي يستحقون منا الدعم والتحفيز.

جمال العمر: الهدف من تقديمي لهذا القانون هو لفئة من المواطنين الذين تعرضوا للتقاعد القسري وللاسف القانون لم يعالج هذه المشكلة.

فيصل الكندري: القطاع النفطي يختلف تماما في عمله وساعات عمله وخطورة وظروف المكان الذي يعملون فيه، لذا اطالب اللجنة باستبعاد القطاع النفطي من هذا القانون بحيث يستثنى منه القطاع النفطي. الوزير العمير: الأجر الذي يتقاضاه ابناؤنا في القطاع النفطي هو مقابل عملهم ولكن نحن نتكلم عن مكافاة نهاية الخدمة.

مقرر اللجنة الصانع: هناك 16 قطاعا واذا فتحنا استثناء لأي قطاع معنى ذلك سنفتح المجال لاستثناءات اخرى مثل التعليم والصحة وغيرهم وكل قطاع يرى بنفسه قيامه بعمل هام وشاق، لذلك اما ان نقر وتحترم هذا القانون، وبالتالي التعديلات المقدمة نحن رفضناها.

صالح عاشور: هناك ما يقارب من 50 موظفا كويتيا نالهم التقاعد القسري في مختلف وزارات الدولة فارجو ان تشملهم نهاية الخدمة.

المجلس يصوت برفض تعديل المادة 12 والمتعلق بتنفيذ القانون من 1 ابريل 2014 بدلا من 1 يناير 2015، حيث ايده 11 من 38.

عبدالحميد دشتي: هذا القانون المعروض امامكم يتصدى للاختلالات في الرواتب والكوادر الممنوحة، وأي استثناء للقطاع النفطي او غيره يعني لاطبنا ولا غدا الشر وما يتعلق بالتقاعد القسري او المبكر اود شكر وزير المواصلات الذي اوقف قرارات التقاعد واجلها الى ما بعد 1/1/2015 للاستفادة من القانون. المجلس يقر تعديلا يتعلق بالمؤمن عليهم بتاريخ العمل بهذا القانون اذا انتهى اشتراكهم قبل استكمال المدة، حيث يتم ضم من يكمل هذه المدة من مدد اشتراكهم الفعلية بالعمل، على ان يكون الحد الادنى للاشتراكات 18 سنة.

الرئيس: التصويت نداء بالاسم على مشروع القانون اتماما للمداولة الاولى بحضور 53 فوافق 50 وامتنع 3.

الرئيس: هل يوافق المجلس على استثناء المادة 104 من الدستور ليتم التصويت الآن على المداولة القانونية بحيث يكون التصويتان بتصويت واحد بحضور 53 فوافق 52 وامتنع واحد ويحال الى الحكومة.

وزير المالية: الحكومة تتقدم بالشكر الى مقدمي التقرير والاخوة باللجنة والنواب لإقرار هذا القانون، ومن المهم التاكيد على دور الرئاسة لما بذله من دور للتوفيق بين الجميع، صحيح ان هناك كلفة مالية ولكن تعليمات رئيس الوزراء كانت واضحة ومن القيادة السياسية ووافقنا على هذا القانون تحقيقا للعدالة بين المواطنين. وانتقل المجلس الى مناقشة قانون المراقبين الماليين. وزير المالية: أود التأكيد على ان الحكومة تشاطر في اهمية مقترح قانون المراقبين الماليين، بحيث يكون لم جهاز مستقل وشامل ومنظما شرحت لرئيس لجنة الميزانيات ان الحكومة لم تجتمع والحكومة تطلب تأجيل الموضوع الى دور الانعقاد المقبل.

عدنان عبدالصمد: اشكر وزير المالية والتي عليه لأن الاقتراح طرح منذ الاجتماع المشترك الذي عقد في مكتب رئيس المجلس، واستغرب طلب الوزير تأجيل الموضوع، لذا اقترح ان نجتمع غدا صباحا لاتمام التقرير ومناقشته.

الرئيس: انا لدي اقتراح بأن يتم جعل الموضوع مفتوحا وان تجتمعوا دون تحديد موعد، فهل يوافق المجلس على اعادة التقرير الى اللجنة. «موافقة». ورفعت الجلسة.